الصباح الاقتصادية
17
العدد 1552 - السنة السادسة
الاحد 25 جمادى الآخرة 1434 - الموافق 5 مايو 2013
Sunday 5 May 2013 - No.1552 - 6th Year

تخطت حواجز جديدة وتتجه نحو حاجز 7600 نقطة

البورصة تخطف الأنظار في سباق المئة مليون

- الشركات الرخيصة والمتوسطة تفوقت على «القيادية»
- نشاط كبير للأسهم «الخاملة» وتوقعات بـ«قفزات سريعة»
- السيولة أنعشت الآمال بتجاوزها مستوى الـ100 مليون دينار

.. ويوم جديد من الصعود

- القوة الشرائية تتجاهل الشائعات ومخاوف الهبوط
- هدوء الساحة السياسية ساهم في رحلة التفاؤل
- قائمة جديدة من الشركات تدخل اليوم سباق الأكثر ارتفاعاً

كتب المحرر الاقتصادي

خطف سوق الكويت الأنظار مجدداً بارتفاعاته القياسية خلال الأسبوع الماضي وبتدفق غير عادي للسيولة التي تجاوزت حاجز الـ100 مليون دينار وهي قيمة لم يشهدها السوق منذ اربع سنوات، ما فتح شهية المتداولين نحو المزيد من عمليات الشراء.

ويستأنف سوق الكويت «اليوم» رحلة الصعود - كما يتوقع المراقبون - بعدما أدّى أداءً مميزاً في آخر جلسة له.

ورغم حالة التذبذب خلال أكثر من جلسة في الأسبوع الماضي إلا ان القوة الشرائية دفعت سوق الكويت إلى تجاوز الظرف الطارئ ليحلق في سماء الارتفاعات القياسية من ناحية قيمة التداول، بينما دخلت جميع المؤشرات المنطقة الخضراء، إذ ان الشركات المتوسطة والرخيصة تفوقت على الشركات القيادية والكبيرة.

ورأى المراقبون ان التركيز على الأسهم الرخيصة والواعدة وبعض المجاميع الاستثمارية هو عنوان المرحلة الحالية باعتبارها أسهم نشطة وتحقق عوائد كبيرة عكس الأسهم الكبيرة والقيادية التي وصلت الى مرحلة الاكتفاء والاستقرار، ولم تعد مغرية للشراء، مشيرين الى ان التوجه العام بدأ نحو تلك الشركات التي أصبحت هدفاً استثمارياً ومضارباً في الوقت ذاته.

وأضاف المراقبون ان جلسة اليوم «الأحد» ستكون قياسية أيضاً في اطار حالة الانتعاش، حيث تشير التوقعات الى انه سيحقق قفزات جديدة مستهدفاً حاجز 7.600 نقطة.

واكد المراقبون ان الارتفاع يتواصل، حتى وان حصلت عمليات جني ارباح في جلسة اليوم، فإنها لن تكون مخيفة، مشيرين الى ان الشركات الرخيصة تقود التداولات الكبيرة وان العديد من الشركات النشطة تتحرك بشكل سريع.

وكان سوق الكويت أنهى جلسة الخميس بارتفاع 20.7 نقطة.

وأكد المراقبون ان جلسة نهاية الأسبوع مميزة، وهي استكمال لجلسات الأسبوع التي شهدت أقوى صعود منذ نحو اربع سنوات، مشيرين إلى الأسهم الرخيصة وبعض المجاميع الاستثمارية خطفت أنظار المتداولين والمستثمرين، وهذا ما دفع إلى التوسع بالشراء حتى وصلت السيولة إلى مستوى 119 مليون دينار.

واكمل المراقبون ان سوق الكويت اصبح محط انظار الجميع لما يحققه من ارتفاعات قياسية.

واكد المراقبون ان سوق الكويت بدأ يجذب المستثمرين في الخارج، إذ دخلت بعض المجاميع الخارجية الكبيرة ما زاد من نشاط الشراء، مشيرين إلى ان حالة تفاؤل غير مسبوقة يشهدها السوق حالياً.

تملك الأجنبي.. خطوة في الاتجاه الصحيح

خبراء: السوق العقاري يحتاج إلى إصلاحات جذرية

السوق العقاري في الكويت يحتاج إلى اصلاح

- تملك الاجنبي للعقار يعني اعادة ضخ اموال القوى العاملة الاجنبية في الكويت بداخلها بدلا من هروبها خارج الدولة

«كونا»: اجمع خبراء عقاريون على ان فكرة تملك الاجنبي للعقارات في الكويت غير مجدية وستكون لها سلبيات مضرة بالسوق في ظل شح الاراضي السكنية وارتفاع الطلب من قبل المواطنين.

وقالوا في لقاءات متفرقة مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» ان الفكرة المطروحة لا يمكن ان تكون ناجحة بدون اصلاحات جذرية في السوق العقاري وما يصاحب ذلك من طرح المزيد من المشاريع السكنية خارج نطاق العاصمة والمناطق المحيطة بها.

واكد عضو مجلس ادارة شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري احمد الماجد لـ«كونا» ان تملك الاجنبي للعقارات في الكويت ستكون خطوة في الاتجاه الصحيح لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي «ولكن المواطن سيكون هو المتضرر بالدرجة الاولى في ظل الظروف الحالية لأن جلب رؤوس اموال اجنبية الى القطاع العقاري يعني مزيدا من الارتفاع في الاسعار».

واضاف ان تملك الاجنبي للعقار الكويتي يعني اعادة ضخ اموال القوى العاملة الاجنبية في الكويت بداخلها بدلا من هروبها خارج الدولة «وسيستفيد اقتصاد الدولة من ذلك بشكل كبير كما هو حاصل في بعض دول الخليج ولكن الكويت لا تحتمل ذلك بسبب شح المشاريع الاسكانية الكبيرة».

واشار الماجد الى ان تجارب الدول الخليجية في هذا المجال لم تات فجاة بل تم قبل ذلك تخصيص اراض شاسعة للتطوير العقاري ومن ثم تهيئة القوانين التي تساعد على التملك الاجنبي مع تسهيل الاجراءات الحكومية المعقدة للحصول على تراخيص البناء.

واكد ضرورة التاني قبل اقرار اي قانون من هذا النوع على الرغم من ايجابياته «لأن السوق حاليا يعاني ارتفاعات كبيرة ولا يمكن ادخال اي شريحة جديدة عليه الا بعد تعديل اوضاعه».

من جانبه قال مدير المبيعات في شركة دينار الدولية العقارية احمد الشهاوي ان لتملك الاجانب للعقارات الكويتية «مساوئ اكثر من الحسنات» مشددا على ان هذه الفكرة طبقت في اماكن عدة من العالم ولم تنجح بسبب التسرع في اقرارها بدون اخذ الخطوات الاصلاحية اللازمة لانجاحها.

وضرب الشهاوي مثلا في السوق العقاري التركي الذي يشهد حاليا ارتفاعات كبيرة جدا في اسعار الفلل والشقق «ولكن ذلك تم على حساب المواطن التركي الذي زادت عليه كلفة شراء عقار بنسبة 35 في المئة خلال السنة الماضية».

واشار الى ان شركته «ترصد حاليا تذمرا كبيرا في السوق التركي من ارتفاع الاسعار رغم الفائدة التي تحصل عليها الحكومة التركية من وراء قانون تملك الاجنبي».

وشدد على ضرورة التريث في تطبيق الفكرة في ظل الاختلالات الهيكلية التي يشهدها قطاع العقار في الكويت اهمها تعاظم الطلب وقلة المعروض من اراض صالحة للسكن «فاذا كانت الارض في منطقة كابوفطيرة سعرها حاليا 220 الف دينار فتصور كم ستصبح اذا دخل السوق الاجنبي».

من ناحيته قال الرئيس التنفيذي لشركة الجمال العقارية علي البلوشي ان تملك الاجانب للعقارات الكويتية يجب ان يكون تدريجيا وعلى مراحل اذا ما قررت الحكومة السماح بذلك «وانتوقع ان تملك الاجانب لشقق التمليك مناسب في هذه المرحلة لان العمارات الاستثمارية بازدياد مستمر يوازي الطلب».

واضاف ان هناك مشاريع كبيرة تحت التنفيذ لبيع شقق التمليك وهي بالاساس لا تزاحم طلبات المواطنين لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية متوقعا ان يزداد المعروض منها في السنوات القليلة القادمة «ولذلك ارى انه من المناسب ان يتم فتح باب التمليك في هذا القطاع بالذات».

واوضح ان شركته رصدت رغبة الاجانب العاملين في الكويت بتملك العقار «وهذا مؤشر جيد يدل على متانة الوضع المالي والاستقرار الذي تنعم به الكويت ويمكن ان تستغل الدولة هذه الميزات في الترويج لنفسها كوجهة استثمارية في قطاع العقار».

وشدد البلوشي ان ذلك يجب ألا يكون على حساب المواطن الذي لا تستطيع ميزانيته تحمل المزيد من تكاليف السكن «ولذلك ارى من الضروري بنفس الوقت ان تقوم الدولة بالبناء العمودي لتوزيعه على المواطنين الراغبين في الشقق بدلا من الاراضي او بيوت الحكومة ولها في هذا المجال عدة تجارب».

يذكر ان بعض اعضاء مجلس الامة تقدموا باقتراح بقانون الشهر الماضي يسمح بتملك الاجانب المقيمين في الكويت «بهدف منح الاجانب الاستقرار لممارسة انشطتهم التجارية وتحريك السوق العقاري».

وينص الاقتراح على اضافة مادة جديدة برقم «4 مكرر» الى القانون رقم 8 لسنة 2001 بشأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الاجنبي يجوز للمقيمين تملك العقارات او ممارسة نشاطه الاستثماري في دولة الكويت وتطبق في شانه جميع الضوابط المتعلقة بتنظيم التملك للعقار والتصرف فيه المنصوص عليها في القوانين السارية في هذا الشأن وبما يتفق مع طبيعة النشاط الاستثماري الذي يسمح به هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له.

الشمالي إلى البحرين للمشاركة في اجتماع وزراء المالية لدول مجلس التعاون

مصطفى الشمالي أثناء وصوله إلى مملكة البحرين

المنامة - «كونا»: وصل نائب رئيس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي أمس للمشاركة في الاجتماع الـ95 للجنة التعاون المالي والاقتصادي لوزراء المالية والاقتصاد لدول مجلس التعاون لبحث ملف التكامل والاندماج الاقتصادي بين دول المجلس.

وسيبحث الاجتماع الذي يعقد اليوم التطورات الخاصة بلجنة الاتحاد الجمركي وهيئة الاتحاد الجمركي والآثار المترتبة من قيام الاتحاد الجمركي العربي على الوضع النهائي للاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون.

وسيتناول الاجتماع كذلك موضوع السوق الخليجية المشتركة ومدى اصدار الدول الاعضاء الادوات التشريعية اللازمة في هذا الشان والتطورات الخاصة بالاتحاد النقدي والمفاوضات التجارية بين المجلس والدول والتجمعات الاقتصادية الاخرى.كما سيبحث الاجتماع مشروع انشاء الهيئة القضائية الاقتصادية المعنية بتسوية الدعاوى الاقتصادية واثرها على حسن تنفيذ الاتفاقيات بين دول المجلس اضافة الى مناقشة آلية الاشراف والرقابة على المنظمات المتخصصة في اطار مجلس التعاون. وكان في استقبال الوزير السفير الكويتي لدى مملكة البحرين الشيخ عزام مبارك الصباح وعدد من مسؤولي وزارة المالية البحرينية.

النفط الكويتي يرتفع عند 100.10 دولار

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 2.05 دولار في تداولات الجمعة ليستقر عند مستوى 100.10 دولار للبرميل مقارنة ب 98.05 دولارا للبرميل في تداولات يوم أمس الأول.

ويأتي الارتفاع في اسعار النفط في الاسواق العالمية يوم أمس بسبب نمو اقوى من المتوقع للوظائف في الولايات المتحدة وتوقعات بزيادة في الطلب على النفط من أكبر مستهلك في العالم حيث قالت وزارة العمل الامريكية ان الزيادة الجديدة في الوظائف دفعت معدل البطالة في الولايات المتحدة الى التراجع إلى 7.5 في المئة.

ويعد هذا التراجع لمعدل البطالة هو أدنى مستوى في اربع سنوات وهو ما قد يساعد في تخفيف القلق من تباطؤ حاد لأكبر اقتصاد في العالم كما دفعت الأسعار الى الارتفاع تبعات تخفيض البنك المركزي الاوروبي اسعار الفائدة الى مستويات قياسية وهو ما حفز شهية المستثمرين للأصول التي تنطوي على مخاطر. وأنهت عقود خام القياس الدولي مزيج برنت تسليم يونيو جلسة التداول امس مرتفعة 1.34 دولار لتسجل عند التسوية 104.19 دولارات للبرميل في حين أغلقت عقود الخام الامريكي الخفيف مرتفعة 1.62 دولار لتسجل عند التسوية 95.61 دولارا للبرميل.

«الأولى»: مؤشر البورصة مستمر في طريقه التصاعدي للجلسة التاسعة على التوالي

«كونا»: قال تقرير اقتصادي متخصص صدر أمس ان مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» استمر الاسبوع الماضي في طريقه التصاعدي للجلسة التاسعة على التوالي فوق مستوى 7500 نقطة.

وأوضح تقرير شركة «الأولى» للوساطة المالية ان السوق يحتاج للتهدئة لالتقاط الانفاس بعد المكاسب المتوالية التي حققها في اكثر من شهرين مرجحا استمرار تحرك المؤشر في اتجاه تصاعدي مع عدد من العمليات التصحيحية.

وذكر ان السوق واصل ارتفاعاته في بداية الاسبوع حيث اغلق عند أعلى مستوى منذ أبريل 2010 بعد أن اسهمت معدلات السيولة المتدفقة في تحقيق استقرار واتزان في دعم ارتفاع السوق.

واوضح التقرير أن السوق اغلق تداولات الاسبوع الماضي على ارتفاع في مؤشراته الثلاثة الوزني بواقع 3.5 نقاط والسعري 31 نقطة ومؤشر «كويت 15» 11.19 نقطة بدعم مباشر من ارتفاع أسهم الشركات المتدنية سعريا.

ونبه الى استمرار حركة المبادلات على سهم البنك التجاري الذي استحوذ على 48 مليون سهم من اجمالي تداولات جلسة الخميس الماضي التي بلغت حوالي 999.5 مليون سهم تمت عبر 15277 صفقة بقيمة بلغت 33.7 مليون دينار من اجمالي بلغ نحو 120.8 مليون دينار.

وبين التقرير أن تدفق غالبية السيولة كان نحو الأسهم الصغيرة التي ما زالت تشكل الوجهة الرئيسية للنشاط لاسيما مع ارتفاع منسوب الثقة والزيادة الواضحة في معدلات السيولة المتداولة على الأسهم المدرجة دون اغفال التحسن الملحوظ في نشاط الأسهم القيادية.

وأضاف أن البورصة لم تشهد خلال تعاملات الاسبوع الماضي اي معطيات اساسية جديدة تؤثر على تغير كبير محتمل في اداء الشركات خلال الربع الحالي اذ جاء النشاط مدفوعا بعوامل فنية وسيكولوجية أكثر منها أساسية.

واوضح التقرير ان عوامل الدعم الايجابية كانت أكثر حضورا اخيرا من المعطيات السلبية التي ظل السوق يتأثر بها لفترة طويلة لاسيما مع الأسعار التي تتداول عليها شريحة الأسهم التابعة لمجموعات قيادية لا تزال مغرية للشراء.

وبين ان استمرار تحسن المزاج الاستثماري في بورصة الكويت شجع على زيادة النزعة الشرائية لدى شريحة واسعة من المستثمرين تتقدمهم محافظ الافراد ما دفع مؤشرات السوق الى مزيد من التحسن.

وقال التقرير ان النشاط المضاربي في عمليات تبديل المراكز لم يقتصر على اسهم محددة وانما باتت شريحة التداول أوسع مع سرعة حركة جني الأرباح التي كانت حادة على بعض الأسهم فيما انعكس الهدوء السياسي والتناغم بين مجلس الامة والحكومة بشكل ايجابي على اداء المؤشرات.

وذكر ان ارتفاع مضاعفات الأسعار الى الربحية في السوق عموما مقارنة بالأسهم النظيرة في الأسواق الخليجية المحيطة يدعو الى مزيد من الحذر اكثر من الانسياق وراء جر السيولة الجماعي المدفوع بعوامل نفسية اكثر من اي معطيات اخرى مثلما حدث في اعوام ما قبل الأزمة المالية.

واكد التقرير ان تحرك السوق في الفترة الاخيرة كان بدافع من بعض مقوماته النفسية وليس بدافع اساسي بخلاف المراهنة على التوقعات الايجابية.